تحدي الأمن الغذائي في البلدان العربية بين جهود تقليص الفجوة الغذائية و ارتفاع الأسعار العالمية

The Challenge of Food Security in the Arab World Between the Efforts of Closing the Food Gap and the Rise of International Prices

د/الطيف عبد الكريم*
أستاذ محاضر قسم ب
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

د/بوزيد مروان**
أستاذ محاضر قسم ب
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

الملخص

ظلت مشكلة تأمين الغذاء ولعقود طويلة من أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و السياسي في البلدان العربية، فالإنتاج الزراعي العربي رغم سياسات الدعم والإصلاح، ظل في تراجع دائم و مستمر بسبب اجتماع عوامل سلبية متعددة زادت من الفجوة الغذائية العربية، منها ما هو داخلي كالظرف المناخية الصعبة وشح المياه و ضعف الإنتاجية عوامل الإنتاج الزراعي وضعف السياسات الزراعية المحلية المطبقة، ومنها ما هو خارجي كتأثيرات التغيرات الاقتصادية العالمية ومن أبرزها ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتراجع العرض العالمي، ما زاد من تفاقم المشكلة وبروزها بشكل خطير.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، الاكتفاء الذاتي الزراعي، نقص التغذية.

Abstract

The problem of securing food has, for several decades, been one of the serious challenges that face the economic, social and political stability in the Arab World. Despite the support and reform policies, the Arab agricultural production remained in constant and steady decline because of multiple negative factors that increased the Arab food gap; some are internal factors such as the difficult climatic conditions, water

*letaie223@yahoo.fr

scarcity, low productivity and the weakness of the applied domestic agricultural policies. Some factors are external such as the effects of the global economic changes mainly the increase in food prices in global markets and the decline in global supply, that's what aggravated the problem and its emergence seriously.

Keywords: Food security – Food gap – Rise of International Food Prices - Agricultural Self-sufficiency – Malnutrition.

مقدمة

رغم الأولوية الملحة التي احتلتها قضية الأمن الغذائي العربي وتوفير الغذاء الكافي لنحو 370.44 مليون عربي في السنوات الأخيرة وما تحمله من تداعيات خطيرة على مستقبل تحسين المستوى المعيشي للسكان في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية والعالمية، فإن استمرار نمو السكان في البلدان العربية وتراجع حصيلة السياسات الزراعية المطبقة في تحقيق أهدافها، أثر دومًا على مجهودات تقليص الفجوة الغذائية العربية التياستقرت عند نحو 35.6 مليار دولار خلال عامي 2012 و 2013 مقابل 35.25 مليار دولار عام 2011[1]، وتتوقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن تصل الفجوة الغذائية إلى نحو 71 مليار دولار بحلول عام 2030، في حال لم تبادر الدول العربية إلى إيجاد آليات تمويل واضحة لمواجهة هذا التحدي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية .

إشكالية البحث:

عكست الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية مع بداية سنة 2008، بروز تحديات اقتصادية كبرى أمام الدول العربية كان من أبرزها تراجع قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي في ظل نقص حجم المعروض العالمي من الغذاء ما ساهم في ارتفاع أسعاره العالمية، وحد من قدرة أغلب الدول العربية على تأمين الغذاء، ما فاقم من الفجوة الغذائية بها.

وعليه تكمن إشكالية الورقة البحثية فيما يلي:

ما مظاهر تراجع الأمن الغذائي في البلدان العربية؟ وما هي انعكاسات ارتفاع الأسعار الغذائية العالمية على تفاقم الفجوة الغذائية؟

فرضيات البحث: تنطلق الدراسة من جملة الفرضيات التالية:

- يمثل الأمن الغذائي العربي أولوية أساسية لكل دولة عربية؛

- الأمن الغذائي و تقليص الفجوة الغذائية في اتساع دائم ما يؤثر على زيادة معدلات الفقر وسوء التغذية في البلدان العربية؛
- سبب اتساع الفجوة الغذائية يعود أساسا لعوامل داخلية وأخرى خارجية مرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية للغذاء.

هدف البحث: يهدف البحث إلى محاولة التطرق لمختلف الأسباب الداخلية والخارجية المؤثرة في تزايد اتساع الفجوة الغذائية في البلدان العربية وتراجع الأمن الغذائي بها، محاولين إبراز أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على قدرة هذه البلدان تأمين الغذاء في ظل تراجع إنتاجها الزراعي.

منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع.

خطة البحث: تقتضي المنهجية العلمية تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث أقسام:

القسم الأول: **واقع الأمن الغذائي في البلدان العربية؛**

القسم الثاني: **الفجوة الغذائية في البلدان العربية؛**

القسم الثالث: **أثر ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على تفاقم الفجوة الغذائية في البلدان العربية.**

1- واقع الأمن الغذائي في البلدان العربية

قبل تحليل واقع الأمن الغذائي في البلدان العربية، يجب تحليل مفهوم الأمن الغذائي واختلاف الجوانب المرتبطة به.

1-1- مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي:

هناك عدة تعاريف تناولت الأمن الغذائي، حيث عرفته **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة** بأنه تأمين الغذاء للموطنين كافة، في أي مجتمع وفي الأوقات كافة والحصول عليه بكفاية وبيسر وفق النظم الاقتصادية والاجتماعية، على أن يكون صحيا متناسبا مع الحاجات البدنية للإنسان وبالنوعية المفضلة بما يساهم في تعزيز أنشطة جسم الإنسان وصحته[2].

وتعرفه **منظمة الصحة العالمية** بأنه يعني الظروف والمعايير الضرورية اللاّزمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحّيا وملائما للاستهلاك الآدمي؛ فالأمن الغذائي مرتبط بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتّى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

أما **وزارة الزراعة الأمريكية** فتعرف الأمن الغذائي بأنه السبل الميسرة للناس كافة في الحصول على الكمية الكافية من الغذاء وفي الأوقات كافة بما فيه تعزيز أنشطة الإنسان وديمومة صحته[3].

التعريف الأكثر تداولاً هو قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي، يعني الأول إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلّي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

غير أن هذا التحديد المطلق للأمن الغذائي عرف الكثير من الانتقادات كونه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة إمكانية الاستفادة من التخصّص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية على مستوى التجارة الدولية .

أمّا المفهوم الثاني النسبي للأمن الغذائي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلّيا أو جزئيا، وضمان الحدّ الأدنى من تلك الاحتياجات بما لا يعني بالضرورة إنتاج كلّ الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل توفيرها و تأمينها بالتعاون مع الآخرين، بما يضمن وفرة السلع الغذائية و وجودها في السوق بشكل دائم و بأسعار في متناول المواطنين.

وقد تدرّج هذا المفهوم مع الزمن وارتبط بعدد من المفاهيم المتعلقة بقضية الأمن الغذائي، منها الإنتاج الذي يبدو متقاربا لدى البعض مع الأمن الغذائي ولا يفرق الكثير بينهما، غير أن الاختلاف بينهما واضح، فالإنتاج الغذائي داخل في عملية تحقيق الأمن الغذائي فهو يقوم على توظيف الموارد توظيفا مباشرا في عملية الإنتاج، مثل الإنتاج الزراعي والحيواني، بينما الأمن الغذائي هو حالة استقرار غذائي تتضافر فيها جهود الإنتاج الغذائي حتى تسمح للأفراد بالحصول على غذائهم.

كما يتداخل مفهوم الأمن الغذائي مع مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل (قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليًا). وفي هذا المعنى يكون الأمن الغذائي ذاتيًا، غير أنه ومع الوقت يتبيّن أن هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل غير ممكن للكثير من الدول، وفي هذه الحال يكون توفير هذه الاحتياجات بإنتاج جزء منها محليًا وتأمين الباقي من خلال عمليات الاستيراد.

1-2- الأمن الغذائي في البلدان العربية:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا الجوهرية التي تلقى اهتماما متزايدا سواء على المستوى العالمي أو العربي نظرا لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على استقرار الدول، نتيجة

للأزمات الغذائية المعاصرة المتكررة التي عرفتها البشرية والتي نذكر منها حديثا أزمة الغذاء الأولى في مطلع السبعينيات وأزمة الغذاء الثانية خلال عامي 2007 و 2008 نتيجة تراجع حجم الإنتاج العالمي من الحبوب و الغذاء بسبب اجتماع الكثير من العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية السلبية المؤثرة كموجات الجفاف المتعاقبة وتراجع الأراضي الزراعية وتضخم تكاليف عوامل الإنتاج الحيواني والزراعي ما أثر على ارتفاع الأسعار خلال السنوات الماضية وتراجع قدرة جل البلدان العربية على تأمين الغذاء.

مثلت أزمة الأمن الغذائي وسبل ضمان توفير الغذاء الكافي لنحو 370.44 مليون عربي في ظل الظروف الاقتصادية المحلية والدولية الصعبة أبرز التحديات التي تواجه مستقبل البلدان العربية في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وتراجع الموارد المالية وضعف القدرة الشرائية للأفراد، ما ساعد على اتساع الفجوة الغذائية العربية من سنة لأخرى، فيما لم تحقق الزراعة العربية الزيادة المستهدفة لمواجهة الطلب المتزايد على الأغذية، ما رفع من نسبة الاستيراد إلى 90 % من حاجاتها الغذائية، رغم توافر الموارد الطبيعية الضخمة التي تملكها هذه الدول، والمتمثلة في الأرض والمياه والموارد البشرية والقدرات المادية[4].

ففي الوقت الذي تعتبر فيه معظم البلدان العربية بعيدة عن مؤشر الجوع العالمي، إلا أننا نسجل ارتفاعا في بعضها، ويتكون مؤشر الجوع العالمي من ست (6) درجات تعرف بمستوى الجوع ويندرج من منخفض 4.9 إلى متوسط 5 – 9.9 و إلى خطير 10 – 19.9 ثم إلى مقلق 20 – 29.9 ومقلق للغاية 30 أو أكثر، وقد تم تحديد درجات هذا المؤشر باستخدام ثلاث معايير منها نقص التغذية.

سجل مؤشر الجوع لعام 2013 وفقا لبيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية على صعيد البلدان العربية المستوى الخطير في جزر القمر 33.6 و السودان 27 واليمن 26.5 والمستوى المقلق في كل من جيبوتي 19.5 وموريتانيا 13.2.

الجدول رقم (1)

تطور مؤشر الجوع العالمي في البلدان العربية بين سنة 1990 و 2013

الدول	1990	2013
جزر القمر	24	33.6
اليمن	29.8	26.5
جيبوتي	33.5	19.5
السودان	31.1	27
موريتانيا	22.7	13.2
الصومال	–	–
الكويت	12.4	5 >
مصر	7	5 >
سوريا	7.7	5 >
المغرب	7.8	5 >
الجزائر	7	5 >
السعودية	6.5	5 >
الأردن	5.1	5 >
البحرين	–	–
تونس	5 >	5 >
العراق	–	–
سلطنة عمان	–	–
قطر	–	–
لبنان	5 >	5 >
ليبيا	5 >	5 >

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي، لسنة 2013، ص28.

الجدول رقم (2)

معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في البلدان العربية (%)

السلع	2011	2012	2013	متوسط الفترة 2013 – 2011
السكر المكرر	30.4	30.6	31.5	30.8
الزيوت النباتية	39.3	34.4	39.1	37.6
مجموعة الحبوب	45.9	42.7	58.3	43.8
البقوليات	50.9	53.6	58.3	54.3
اللحوم البيضاء	66.5	65.8	66.9	66.4
الألبان و منتجاتها	73.8	74.8	75.9	74.8
اللحوم الحمراء	80.9	81.4	80.9	81.1
البيض	97.5	95.8	95.4	96.2
الفاكهة	96.3	96.2	96.9	96.5
الأسماك	98.6	98.4	99.1	98.7
الخضر	100.9	100.1	100	100.3
البطاطس	102.8	99.5	100.1	100.8

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي، سنة 2013، ص32.

1-2-1- طبيعة الموارد وعناصر الإنتاج في البلدان العربية[5]:

1-2-1-1 – الأراضي الزراعية:

تقدر المساحات المزروعة في البلدان العربية بحوالي 70.9 مليون هكتار وتشكل ما نسبته 5.3 %من إجمالي المساحة الجغرافية و % 1.45 من المساحة الزراعية في العالم والتي تقدر بحوالي 4.9 مليار هكتار،وبلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة في 2012 حوالي 9.24 مليون هكتار، ونحو 46.5 مليون هكتار زرعت بمحاصيل موسمية، أما المساحة المتبقية فقد تركت بدون زراعة في 2012.

قدرت نسبة المساحة المروية في البلدان العربية في 2012 بحوالي % 26.4 من المساحة المزروعة والمقدرة بحوالي 55.8 مليون هكتار في ذلك العام. و تمثل نسبة الأراضي الزراعية للمساحة الأرضية أكثر من % 30 في كلٍ من تونس وسوريا، وتقدر بحوالي % 21.4 في لبنان و % 14 في السودان، وتتراوح بين % 10.9 و % 12.6 في المغرب وفلسطين و العراق .

1-2-1-2 موارد المياه:

بلغ إجمالي موارد المياه في البلدان العربية نحو 257.5 مليار م^3 سنة 2012، منها % 95.4 مياه تقليدية منها 81.2 %مياه سطحية،و % 14.1 مياه جوفية ،وتتمثل الموارد غير التقليدية من المياه في إعادة الاستخدام والتحلية بنسبة % 3.8 و % 0.9 من الإجمالي على التوالي، ويستحوذ الإقليم الأوسط على نحو % 40 من إجمالي موارد المياه في البلدان العربية، بينما تستحوذ أقاليم المشرق العربي، والمغرب العربي،وشبه الجزيرة العربية على نحو% 31 و% 23 و % 6 على التوالي .

يقل متوسط نصيب الفرد العربي من المياه عن خط الفقر المائي العالمي المحدد بنحو 1000م^3 سنة في ثلاثة أقاليم (شبه الجزيرة،المغرب،الأوسط)،ويزيد قليلاً في إقليم المشرق ويقدر متوسط هطول الأمطار في البلدان العربية بنحو 1682.7 مليار م^3 في السنة معظمها في الإقليم الأوسط وتشير الإستراتيجية العربية للأمن المائي بأن المنطقة العربية في سبيل تحقيق أمنها الغذائي بحاجة إلى توفير ما يقارب 550 مليار متر مكعب من المياه سنوياً في 2025 في حال استمرار معدلات النمو السكاني الحالية ،وتعادل كميات تزيد عن ضعف المتاح حالياً من المياه و التي تصل إلى 257.5 مليار متر مكعب سنوياً.

كل مؤشرات الوضع المائي العربي تؤكد على وجود تنافس حقيقي في استخدام المياه للقطاعات الاقتصادية المختلفة واحتياجات السكان الأخرى ،وأن هذا الأمر سوف يكون له الأثر الأكبر على مستويات الإنتاج الزراعي وبالتالي سيتصدر مهددات الأمن الغذائي العربي و بخاصة أن الجهود الرامية إلى ترشيد الاستخدام للأغراض الزراعية مازالت متواضعة فعلى سبيل المثال لا تزيد المساحة التي تروى باستخدام الأنظمة الحديثة على 4.4 مليون هكتار.

1-2-1-3 – الثروة الحيوانية و السمكية:

انخفضت أعداد الثروة الحيوانية في البلدان العربية بحوالي 41 مليون رأس نتيجة لانفصال جنوب السودان عن السودان في2011 ، وأصبحت 341.3 مليون رأس ويوجد العدد الأكبر من الأغنام والماعز والأبقار في السودان ،وأما الإبل فتتركز في الصومال والسودان،والجاموس في مصر والعراق.

تشكل الثروة السمكية مورداً اقتصادياً هاماً في البلدان العربية لما يتمتع به من مقومات طبيعية تتمثل في22.7 ألف كيلومتر من السواحل البحرية و 608 ألف كيلومتر مربع من الجرف القاري الغني بالأسماك ونحو 3 ملايين هكتار من المسطحات المائية والبحيرات والأنهار و المستنقعات والمجاري المائية الداخلية، و 16.6 ألف كيلومتر من الأنهار التي تمر في الأراضي العربية.

تنتج البلدان العربية حوالي 4.2 مليون طن من الأسماك معظمه من المصايد الطبيعية.

1-2-1-4 – الموارد البشرية:

تقدر أعداد سكان البلدان العربية في عام2013 بحوالي 370.44 مليون نسمة، يشكل السكان الريفيون حوالي % 42.2 منهم وتشكل معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً في البلدان العربية تحدياً للجهود التنموية، فهي نحو % 2.1، مقارنة بنحو % 1.2 على مستوى العالم.

% 64.3 من سكان البلدان العربية من الفئة العمرية الناشطة اقتصادياً 65 - 15 سنة بينما تقدر بحوالي% 65.6 على مستوى العالم،وتتفاوت نسبة هذه الفئة العمرية بين البلدان العربية إذ تتجاوز أو تقارب نحو 40 % في كلٍ من السودان ،الصومال ،العراق، فلسطين، جزر القمر، موريتانيا و اليمن، بينما تتراوح بين % 17 و % 20 في باقي الدول العربية.

تمثل العمالة الزراعية في البلدان العربية ما نسبته % 23.2 من إجمالي القوى العاملة العربية ،وهذه النسبة في تراجع مستمر نتيجة ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية و الريفية.

تختلف نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة الكلية بين البلدان العربية، حيث ترتفع لأكثر من % 50 في كل من جيبوتي والصومال،و تتراوح بين % 30 و % 38 في موريتانيا و السودان اليمن ومصر والمغرب ، وبين % 10 و% 29 في الجزائر وتونس وسوريا والعراق و الكويت وسلطنة عمان، وتتراجع هذه النسبة لأقل من % 10 في باقي البلدان العربية.

2- الفجوة الغذائية في البلدان العربية[6]:

عرفت الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في البلدان العربية خلال الفترة (2010 – 2013) على أساس الفرق بين الإنتاج وماهو متاح للاستهلاك، أيصا في الاستيراد من السلع الغذائية، بافتراض عدم وجود مخزونات مرحلة وبدون تضمين تجارة السلع الغذائيةالبينية العربية، حسب بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية استقرارا نسبيا بين عامي (2012 و 2013)، حيث بلغت نحو 34.3 مليارد ولارفي 2010 ونحو35.25مليارد ولارفي 2011 وقدرة بنحو 35.6مليارد ولار في 2012، و بلغت نحو 35.63 مليار دولار عام 2013 وربما يُعزى ذلك لتكثيف الجهود وانتهاج سياسات زراعية للبلدان العربية أكثر تشجيعاً للاستثمار الزراعي وتحفيز ألإنتاج السلع الغذائية الرئيسية في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

تساهم مجموعة سلع الحبوب وحدها بنحو 53.62 % من قيمة الفجوة و يشكل القمح فقط % 23.13 منها،كما تساهم مجموعة اللحوم في قيمة الفجوة بنسبة 16.45 % ،والألبان و

منتجاتها بحوالي9.51% ،والزيوت النباتية بنسبة 8.75%،والسكر المكرر8.98 % وتبلغ مساهمة هذه السلع الغذائية مجتمعة نحو 97.31% منقيمةالفجوةالغذائية وتتصدرمجموعةالخضر في عام 2012الفائض بنحو % 69.5 ، بينما تساهم فيه الأسماك، والبطاطس، والفاكهة بنحو 20.2 %،% 9.1 ، % 1.2 على التوالي.

تتفاوت البلدان العربية في مقدار مساهمتها في الفجوة الغذائية العربية وفقاً لأسباب كثيرة منها عدد السكان وأنماطها الاستهلاكية،ومستوى الدخل ومحدودية الإنتاج الزراعي نتيجة ضعف الموارد الزراعية الطبيعية وغيرها من الأسباب .

تساهم ستة بلدان عربية وهي السعودية، الإمارات، مصر و الجزائر، المغرب و اليمن بنسبة تقدر بحوالي 74.48%من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية كمتوسط للفترة (2011–2013).[7]

–3– أثر ارتفاع الأسعار العالمية على تفاقم الفجوة الغذائية في البلدان العربية:

مشكلة الامن الغذائي في البلدان العربية لا ترتبط فقط بنقص الإنتاج الزراعي وتراجعه بسبب الظروف الطبيعية الصعبة و نقص الامكانيات و الخبرات بل تعود في جزء كبير من أسبابها لارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، خاصة إذا علمنا أن البلدان العربية كلها مستوردة للأغذية، ما يفرض على أغلبها تحديات أكبر في توفير الموارد المالية الكافية لتغطية الفجوة الغذائية خاصة منها الدول الغير مصدرة للنفط.

تؤكد الإحصائيات وجود ارتفاع مستمر في اسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية مع بداية الالفية الجديدة فأسعار الحبوب [8]هي الأعلى ارتفاعا، مما أدى إلى ارتفاع اسعار التجزئة للأغذية الأساسية في البلدان العربية كالخبز واللحوم والألبان في ظل ارتفاع تكاليف الوقود وتكاليف الشحن و التغيرات المناخية القاسية في الدول الرئيسية المصدرة كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا والبرازيل، ما أثر على تراجع مستوى القدرة الشرائية للأسر والأفراد و تزايد سوء التغذية و بروز ظاهرة من الاحتجاجات الشعبية المستمرة نتيجة تخلي البلدان العربية على سياسات الدعم للمنتجات الغذائية بسبب عدم قدرتها على مجارات تغطية الارتفاعات المستمرة في أسعار المواد الغذائية المستوردة واسعة الاستهلاك.

شهد العالم زيادات غير مسبوقة في أسعار المواد الغذائية الرئيسية وخاصة منها الحبوب، إذ وصلت أسعارها خلال الأشهر الثلاثة من سنة 2008 إلى أعلى مستوياتها منذ خمسين عاما، فبلغ متوسط

الزيادة في أسعار القمح بين سنة 2006 و 2008 حوالي 72% [9] بينما وصل معدل الزيادة في معدل أسعار الأرز ارتفاعا بلغ حوالي 123% في نفس الفترة.

يرجع سبب ارتفاع أسعار الغذاء على مستوى البلدان العربية، إلى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية نتيجة الاندماج الاقتصادي في الأسواق العالمية، وكذلك بسبب انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة للزراعة، وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي والنقل، وارتفاع معدلات النمو السكاني مع عدم الاستقرار النسبي للمعروض من المواد الغذائية ما سبب عجزا في الطلب على المواد الغذائية، وأثر في مستويات الرفاهية للعديد من أفراد المجتمع ،لاسيَّما أنهم ينفقون مابين 50 و80 % من دخلهم الشخصي على السلع المذكورة،نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية مقارنة بالسنوات السابقة، فقد تراوحت الزيادة بين سنة 2006 و 2008 في المتوسط 24.3% للحبوب و 17.3% للزيوت النباتية و 2.8% للسكر وغيرها من المواد الأساسية الأخرى، ما أثر في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لم يشهد الأمن الغذائي العربي تحسناً في السنوات الأخيرة، إذ لم يتجاوز الاكتفاء الذاتي من الحبوب 58.3% نتيجة تباطؤ معدلات نموه، ما أثر على قدرة البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل على تأمين الغذاء في ظل تفاقم آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ورفع من مخاطر الأمن الغذائي وتراجع مواردها المالية النقدية وقدرتها على استيراد الغذاء.

في حين لم تتأثر البلدان الريعية الكبرى و على الخصوص دول الخليج العربي في مجال الأمن الغذائي وفقاً للمعيار المذكورة إلاقليلاً لقدرتها العالية على استيراد الغذاء.

الجدول رقم (3) :متوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية (دولار أمريكي / طن)

السلع الغذائية	متوسط الفترة 2002 – 2011	2012	2013	معدل التغير بين 2012 و 2013
القمح الخشن الأمريكي	223.42	327.15	322.4	(1.47)
القمح الطري الأمريكي	191.02	294.4	276.47	(6.49)
الذرة الشامية	153.35	270.42	243.81	(10.91)
أرز بانكوك	236.72	590.39	532.67	(10.84)
الذرة الرفيعة	157.19	269.46	244.59	(10.17)

فول الصويا	400.67	508.5	537.58	25.47
الفول السوداني	452.51	2174	1377	(57.84)
زيت الفول السوداني	454.08	2358	1773	(33)
زيت الزيتون	4020.88	2916	3724	21.70
السكر الخام	301.37	484.65	399.83	24.63
التمور	1092.96	1460.9425	1527.689	4.37
لحوم الأبقار	130.86	187.9425	183.5892	(2.37)
لحوم الدواجن	1392.39	1928.17	2013.75	4.25

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2013، ص22.

انخفضت أسعار معظم السلع الغذائية وبدرجات متفاوتة في عام 2013 بالمقارنة مع الفترة (2011 – 20125) باستثناء بعض السلع كما هو موضح في الجدول أعلاه. غير أن هذا الانخفاض لم يكن له تأثير مباشر على قدرة الأفراد والبلدان العربية على تأمين الغذاء بالكمية والنوعية المرغوبة فيما يخص البلدان العربية المنخفضة الدخل وبسبب الهدر والتبذير لقسم كبير من الغذاء فيما يخص البلدان مرتفعة الدخل.

تراوح متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الاجمالي المحلي في البلدان العربية كما هو موضح في **الجدول رقم 4**في عام 2012 ما بين 831 دولار أمريكي و 93825 دولار أمريكي و يتجاوز هذا المتوسط 20 ألف دولار في ستة دول عربية ، بينما يكون أقل من 10 آلاف دولار في بقية الدول وهذا ما نجده موضح في **الجدول رقم 4**.

الجدول رقم (4):متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الاجمالي (دولار أمريكي)

الدولة	2010	2011	2012
قطر	72773	90805	93825
الكويت	40091	51397	56374
الإمارات	34049	39058	41692
السعودية	19327	24116	25136
سلطنة عمان	20987	23133	23570
البحرين	20546	22467	23040
لبنان	8552	9148	9705
العراق	4613	6019	6625
الجزائر	4350	5272	5348
الأردن	4371	4666	4909
تونس	3238	3994	4044
مصر	2804	2973	3256
المغرب	2823	3044	2902
السودان	1422	1538	1580
موريتانيا	1017	1154	1106
جزر القمر	795	872	831

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2013، ص23.

رغم تعدد أسباب ارتفاعات وتقلبات أسعار المواد الغذائية العالمية، ابتداء من تقلبات أسعار صرف العملات، ومرورًا بالتغيرات المناخية، وانتهاء بالتغيرات والمستجدات الطارئة على طبيعة تركيبة الطلب على الغذاء، إلا أنها تتفق جميعًا في آثارها السلبية على شعوب دول العالم عامة و البلدان العربية خاصة.

التذبذب المتواصل في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، سيحمل معه مصيرا و واقعا صعبا لشعوب البلدان العربية خاصة والعالم عامة، في ظل وجود نحو **800** مليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى الأمن الغذائي في العالم ودعا تقرير البنك الدولي عن «**التنمية في العالم**»[10] إلى ضرورة زيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية، مطالبا في الوقت نفسه بضرورة وضع هذا

القطاع في صميم أجندة التنمية حتى يمكن بلوغ الأهداف الدولية المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء والجياع إلى النصف بحلول عام 2015، وحذر التقرير المعنون «**الزراعة من أجل التنمية**»، أيضاً من أن إمدادات الأغذية العالمية تواجه ضغوطاً جراء اتساع نطاق الطلب على الغذاء والأعلاف، والوقود الاخضر، وتزايد أسعار الطاقة، وازدياد قلة الأراضي الزراعية وشح الموارد المائية، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن ظاهرة تغيّر المناخ وبدورها، فإن تلك العوامل تلقي بظلال من الشك وعدم اليقين على مستقبل أسعار المواد الغذائية.

ابدى صندوق النقد الدولي قلقه من عواقب توسيع استخدام الحبوب لصنع **الوقود الأخضر**، على أسعار المواد الغذائية، خصوصا في الدول الفقيرة؛ وحذر الصندوق من أن استخدام المنتجات الغذائية كمصدر للطاقة يمكن أن تكون له عواقب خطيرة على حركة الطلب على الغذاء العالمي، في حال استمر نمو استخدام هذا الوقود الحيوي.

تحليل هيكل وتركيبة الطلب العالمي على المواد الغذائية، يؤكد ارتباطه المباشر في التأثير على ارتفاع أسعار المواد الغذائية وبشكل كبير، وخصوصًا في أسعار محاصيل الحبوب والقمح؛ ففي الماضي كان الطلب على المواد الغذائية ينحصر على الاستهلاك الغذائي، أما الآن فإن كثيرًا من المنتجات الغذائية تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي (أهم المحاصيل المستخدمة لإنتاج الوقود الحيوي الذرة وفول الصويا واللفت وقصب السكر وقشر الأرز وزيت النخيل وبقايا الحيوانات والخشب والسماد وغيرها)، فالتقديرات تشير إلى أن 20 % من إنتاج قصب السكر عالميًّا، و 9 % من إنتاج الزيوت النباتية عالميًّا يذهب لإنتاج الوقود الحيوي.

كما تشير التقديرات إلى أن الطلب على أنواع الحبوب المختلفة لإنتاج الوقود الحيوي ستساهم وحدها في رفع الأسعار بما نسبته 15 % في الأعوام القليلة المقبلة. وعلى الرغم من أن التوصية السادسة التي خرجت من اجتماع مجموعة العشرين في عام 2011 تنص على أن تتخلى الدول عن دعم إنتاج الوقود الحيوي، وأن تتخلى أيضًا عن استخدامه كليًّا في حالات التأزم الغذائي العالمي، إلا أن الولايات المتحدة ما زالت ماضية قدمًا في سياستها التشجيعية على استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي بحجة مراعاتها للبيئة؛ ولتصوير حجم خطورة التوجه لاستخدام الحبوب في إنتاج الطاقة يكفي أن نعرف أن الغذاء المستخدم في تعبئة وقود حيوي في سيارة رباعية متوسطة الحجم يكفي لتغذية شخص لمدة سنة كاملة، في وقت تشير فيه التقديرات إلى أن 900 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم يعانون مجاعات قاتلة.[11]

وفي هذا السياق أكد تقرير البنك الدولي كذلك على أن ثمة حاجة ملحة في أن تقوم البلدان الصناعية، التي كانت تمثل أكبر المساهمين في ظاهرة الاحتباس العالمي، ببذل مزيدٍ من الجهد لمساعدة المزارعين الفقراء على تكييف أنظمة الإنتاج الزراعي لديهم مع تغيّر المناخ، ولمواجهة الطلب المتوقع عالميا.

وشدد على انه ينبغي أن يزداد إنتاج الحبوب بحوالي 50% وإنتاج اللحوم بحوالي 85% في الفترة من 2000-2030، مؤكدا في الوقت ذاته، ان ما يضيف إلى هذا الواقع الطلب المتزايد على الخامات الرئيسية اللازمة لإنتاج أنواع الوقود الاخضر، وهو ما أدى فعلاً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي.

النتائج والتوصيات:

- شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي العربي من السلع الغذائية تطورات متباينة خلال الفترة (2011 – 2013)، فزادت في الخضر والفواكه و الأسماك والسكر والحبوب واللحوم الحمراء، واستقرت بالنسبة للزيوت النباتية وبيض المائدة، فيما تراجعت قليلا لباقي السلع ، ما يشير إلى نجاح سياسات البلدان العربية في هذا مجال تحقيق هذا الهدف ولو بشكل جزئي.

- تحقيق الأمن الغذائي العربي، امر غير مستحيل، وفقا لما هو متاح من إمكانيات مادية ومالية و بشرية وجغرافية لدى البلدان العربية إذا ما تضافرت جهودها في إطار من التكامل و التعاون و التنسيق في وضع و تطبيق السياسات الزراعية بما يضمن حسن استغلال الموارد المتاحة، غير أن الوضع الحالي يؤكد حقيقة مناقضة تماما لهذا التصور تعكس تحدي جذ صعب أمام البلدان العربية لا يمكن تجاوزه في نظر الكثير من الباحثين، ضمن ما هو متاح من قدرة على الإنتاج والاستيراد لبلوغ حلم تحقيق الأمن الغذائي وتقليص حجم الفجوة الغذائية، التي ما لبثت تتزايد من سنة لأخرى نتيجة اجتماع عوامل متعددة مثلت عقبات صعبة التجاوز لأغلب البلدان العربية، منها ما هو داخلي يرجع لارتفاع معدلات النمو السكاني وشح المياه وضعف إنتاجية عوامل الإنتاج الزراعي ومنها ما هو خارجي تتحكم فيه متغيرات الأسواق العالمية كتقلبات أسعار الصرف الأساسية و زيادة الأسعار وضعف العرض الكلي مقابل زيادة الطلب الكلي.

- بلغت قيمة الناتج المحلي الزراعي العربي في عام 2012 نحو 139.1 مليار دولار ، مشكلة نسبة 5.4%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي ، وعلى الرغم من التطور الذي تحقق في إنتاج السلع الغذائية خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن قطاعات الإنتاج الزراعي والسمكي لا تزال تسودها النظم

التقليدية في الإنتاج وانخفاض الإنتاجية وضعف التكنولوجيا المستخدمة وعدم تفعيل البحث العلمي والطرق العلمية الحديثة في مجال الزراعة و تربية الحيوان.

– رفع معدلات الإنتاج الزراعي في البلدان العربية، يتطلب التغلب على مختلف مشاكل ومعوقات هذا القطاع، فالبلدان العربية تعاني من تأخر هيكلي في اقتصاداتها وبخاصة الزراعية، خاصة في ما يخص التجارة الخارجية الزراعية، حيث تبين الأرقام عجزا مستمرا في الميزان التجاري الزراعي العربي. يضاف الى ذلك صغر المساحات الزراعية الصالحة خاصة بعد خروج كل من جنوب السودان وسوريا من الإنتاج الزراعي والحيواني العربي في السنوات الأخيرة وتباطؤ عمليات الاصلاح الزراعي في البلدان العربية ذات المساحات الشاسعة، التي تتطلب امكانيات علمية ومالية كبيرة، وضعف كفاءة الإرشاد الزراعي، ونقص المشاريع المائية المخصصة للري وأخيرا العوامل الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في اداء القطاع الزراعي.

– إمكانية تجاوز أو إيجاد حلول لهذه المشاكل والمعوقات متوفرة باعتماد التنمية الزراعية المستدامة على صعيد كل بلد عربي، وثانيا بتفعيل التكامل العربي الذي يُعتبر حجر الاساس للنهوض بهذا القطاع الذي تزداد اهميته الاستراتيجية يوما بعد يوم، وثالثا اعتماد سياسات زراعية واضحة ومنظمة مبنية على دراسات ميدانية مسبقة للواقع تلبي الاحتياجات الحقيقية للقطاع، وتهدف الى تحقيق الاشباع لمستهلكي السلع الزراعية، وبلوغ مستوى الكفاءة الانتاجية القصوى للموارد الزراعية والحصول على اعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن؛ إن الاطلاع على السياسات التي تطبقها الحكومات العربية على القطاع الزراعي يتبين انها من الناحية النظرية واعدة، إلا انها واقعيا جزئية ومرتجلة وتطرح حلولا لمشاكل ظرفية قائمة، من هنا تأتي الحاجة لتطوير البحث العلمي الزراعي والتوجه اكثر نحو تشخيص المشاكل العملية والمزيد من التنسيق بين مراكز البحث الزراعي العربية.

قائمة الهوامش

1. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2013، ص 4.
2. رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 24 العدد الأول 2008 ، ص 286.
3. محمود الأشرم ،اقتصاديات البيئة و الزراعة والغذاء، دمشق، 2003 ، ص 462.
4. البنك الدولي، سلسلة الحبوب، الأمن الغذائي و إدارة واردات القمح في البلدان العربية، 2012 ،ص 5.
5. نفس المرجع السابق، ص 39-42.

6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2012، ص 6-12.
7. سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2013، ص 6.
8. اشراف سمارة، مركز بيسان للبحوث و الإنماء، اثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فلسطين، 2005،ص 3.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، 2009، ص 186.
10. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/0,,print:Y~isCURL:Y~contentMDK:21840709. 2014 / 2/ 20
11. نفس المرجع السابق.

قائمة المراجع

1. اشراف سمارة، مركز بيسان للبحوث و الإنماء، اثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فلسطين، 2005.
2. البنك الدولي، سلسلة الحبوب، الأمن الغذائي و إدارة واردات القمح في البلدان العربية، 2012 .
3. رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد – 24 العددالأول 2008 .
4. سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،أكتوبر 2013.
5. محمود الأشرم، اقتصاديات البيئة و الزراعة و الغذاء، دمشق ،2003 .
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، العدد26 و 27 للعام 2006 و 2007.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2012.
8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة،الخرطوم، 2009.
9. جامعةالدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2013، ص 4.
10. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2013.
11. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/0,,print:Y~isCURL:Y~contentMDK:21840709 تاريخ التصفح 20 /2 / 2014 .